

Distr.: General
12 July 2019
Arabic
Original: English

الجمعية
المجلس



الدورة الخامسة والعشرون

كينغستون، ١-٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٩

البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت للجمعية*

تقرير اللجنة المالية وتوصياتها

البند ١٣ من جدول أعمال المجلس

تقرير اللجنة المالية

تقرير اللجنة المالية

أولا - مقدمة

- ١ - عقدت اللجنة المالية، خلال الدورة الخامسة والعشرين للسلطة الدولية لقاع البحار، ست جلسات في الفترة من ٨ إلى ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٩. وفي ٩ تموز/يوليه، عقدت اللجنة المالية واللجنة القانونية والتقنية جلسةً مشتركةً ضمن إطار غير رسمي.
- ٢ - وشارك أعضاء اللجنة التالية أسماؤهم في الجلسات المعقودة خلال الدورة: فريدا ماريا أرماس - فيترتر، ودنكان م. لافي، وقسطنطين ج. مورافيوف، وهيروشي أونوما، وديدي أورتولاند، وأندري بريبتشين، ومهدي رمعون، وكيري - آن سبولدينغ، وأهिला سورناراجا، وأوماسانكر بيدلا، وديفيد ويلكينز، وكينيث وونغ. وكان رينادو ستوراني قد أبلغ الأمين العام بأنه لن يكون قادراً على حضور الجلسات. وجريا على الممارسة السابقة، شارك نيان لين أونغ في جلسات اللجنة المالية قبل انتخابه رسمياً من قبل الجمعية، الذي كان مقرراً في ٢٢ تموز/يوليه، لملء المنصب الذي شغر باستقالة بي مين ثين.
- ٣ - وفي ٨ تموز/يوليه ٢٠١٩، أقرت اللجنة جدول أعمالها (ISBA/25/FC/1) وأعدت انتخاب أندري بريبتشين رئيساً، وانتخبته مهدي رمعون نائباً للرئيس.



ثانياً - تنفيذ ميزانية الفترة المالية ٢٠١٧-٢٠١٨

٤ - زوّدت اللجنة بتقرير عن تنفيذ ميزانية الفترة المالية ٢٠١٧-٢٠١٨ (ISBA/25/FC/5). وبيّن تجاوزاً في الإنفاق بمبلغ ٩١ ٣٢٧ دولاراً (٠,٥٤ في المائة)، تغطيه فوائض من سنوات سابقة. وطلبت اللجنة وتلقت إيضاحات بشأن مسائل مختلفة، مثل بعض الفروق بين النفقات الفعلية والنفقات المقررة، واستخدام الموظفين المؤقتين، واقتناء أثاث، وتحديد حيز مكنتي إضافي. وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير المتعلق بأداء ميزانية الفترة المالية ٢٠١٧-٢٠١٨.

ثالثاً - حالة صندوق رأس المال المتداول

٥ - زوّدت اللجنة بتقرير عن حالة صندوق رأس المال المتداول (ISBA/25/FC/2)، مع معلومات مستكملة قدمتها الأمانة.

٦ - وعقب الزيادة في ميزانية السلطة، سجّل مستوى صندوق رأس المال المتداول زيادة ليصل إلى ٦٦٠ ٠٠٠ دولار، وكانت آخر زيادة فيه بمبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار وقد أقرتها الجمعية في عام ٢٠١٦. وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، كان رصيد صندوق رأس المال المتداول يبلغ ٦٧٣ ٦٣٣ دولاراً، إلى جانب مبلغ آخر قدره ٢٦ ٣٢٧ دولاراً يُحصّل خلال الفترة المالية ٢٠١٩-٢٠٢٠.

٧ - وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير عن حالة صندوق رأس المال المتداول. وعملاً بالمبدأ القاضي بأن مستوى الصندوق ينبغي أن يحدد بمبلغ يمثل نحو واحد على اثني عشر من الميزانية السنوية للسلطة، أوصت اللجنة بزيادة بمبلغ ٩٠ ٠٠٠ دولار، يحصّل خلال الفترة المالية ٢٠٢١-٢٠٢٢. وسيسلّم جدول المساهمات الإرشادي المناظر للزيادة عند الطلب أو يوزع في مرحلة لاحقة.

رابعاً - حالة المساهمات والمسائل ذات الصلة

٨ - أعربت اللجنة عن قلقها إزاء حالة المساهمات، وأحاطت علماً مع التقدير بتقرير عن حالة الاشتراكات والمسائل ذات الصلة (ISBA/25/FC/3).

٩ - ولاحظت اللجنة أنه حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، كانت نسبة المساهمات الواردة في ميزانية السلطة لعام ٢٠١٩ قد بلغت ٧٣,٣ في المائة.

١٠ - ولاحظت اللجنة أيضاً مع القلق أن المبلغ الحالي للمساهمات غير المسددة يعادل أكثر من واحد على اثني عشر من الميزانية السنوية للسلطة، مما يهدد سلاسة عمل الأمانة والاستثمارات في البرامج الفنية. وشددت اللجنة على ضرورة سداد المساهمات في الوقت المناسب.

١١ - وأعربت اللجنة مجدداً عن قلقها إزاء تكرر مسألة عدم سداد المساهمات، وشجعت الأمانة على مواصلة جهودها الرامية إلى إخطار الدول الأعضاء المعنية بهذا الأمر، بما في ذلك على مستوى المجموعات الإقليمية.

خامساً - استعراض تكاليف خدمات المؤتمرات وتنفيذ التدابير الأخرى الرامية إلى تحقيق وفورات في التكاليف

١٢ - زوّدت اللجنة بتقرير معنون "استعراض تكاليف خدمات المؤتمرات وتنفيذ التدابير الأخرى الرامية إلى تحقيق وفورات في التكاليف" (ISBA/25/FC/4). وأوضح الاستعراض أن خدمات الترجمة الشفوية عن بعد المقدمة إلى اللجنة القانونية والتقنية وإلى اللجنة المالية تشكل في الغالب مصدراً رئيسياً للوفورات في التكاليف. وأعربت اللجنة عن ارتياحها إزاء العمل النموذجي الذي تضطلع به الأمانة.

١٣ - واستند استعراض التدابير الرامية إلى تحقيق وفورات في التكاليف إلى تحليل لخمسة سيناريوهات ممكنة للاجتماعات لعام ٢٠٢٠ وآثارها في الميزانية (انظر الجدول أدناه). وقد أعدت هذه السيناريوهات في ضوء الحاجة إلى أن يتخذ المجلس قراراً بشأن خطة الاجتماعات لعام ٢٠٢٠.

١٤ - واستندت السيناريوهات الخمسة إلى أعداد مختلفة للاجتماعات التي تقدم فيها خدمات مختلفة للترجمة الشفوية لكل هيئة من هيئات السلطة وتضمنت إمكانية أن يزيد المجلس عدد الاجتماعات المزمع عقدها في عام ٢٠٢٠.

١٥ - ونظرت اللجنة في السيناريوهات التي اقترحتها الأمانة. ولاحظت أن ثلاثة سيناريوهات فقط (السيناريوهات ١ و ٢ و ٥ في الجدول أدناه) هي التي يمكن استيعابها في حدود موارد الميزانية الحالية للسلطة. ومن تلك السيناريوهات، يتعلق اثنان فقط باستخدام الترجمة الفورية عن بعد في جميع الاجتماعات (السيناريوهان ٢ و ٥).

الأثر المترتب في الميزانية عن مختلف سيناريوهات الاجتماعات لعام ٢٠٢٢

السيناريو الهئية	مجموع الأسابيع (أيام الاجتماعات)	خدمة الترجمة الشفوية	الأثر على الميزانية
١ اللجنة القانونية والتقنية	٢ (١٠)	عن بعد	
اللجنة المالية	١ (٥)	عن بعد	في حدود موارد الميزانية الحالية
المجلس	٤ (٢٠)	الأمم المتحدة	
الجمعية	١ (٥)	الأمم المتحدة	
٢ اللجنة القانونية والتقنية	٢ (١٠)	عن بعد	
اللجنة المالية	١ (٥)	عن بعد	في حدود موارد الميزانية الحالية
المجلس	٤ (٢٠)	عن بعد	
الجمعية	١ (٥)	عن بعد	
٣ اللجنة القانونية والتقنية	٤ (٢٠)	عن بعد	
اللجنة المالية	١ (٥)	عن بعد	تتجاوز موارد الميزانية الحالية
المجلس	٤ (٢٠)	الأمم المتحدة	
الجمعية	١ (٥)	الأمم المتحدة	
٤ اللجنة القانونية والتقنية	٤ (٢٠)	عن بعد	
اللجنة المالية	١ (٥)	عن بعد	تتجاوز موارد الميزانية الحالية

السيناريو الهئية	مجموع الأسابيع (أيام الاجتماعات)	خدمة الترجمة الشفوية	الأثر على الميزانية
المجلس	٤ (٢٠)	عن بعد	
الجمعية	١ (٥)	عن بعد	
٥ اللجنة القانونية والتقنية	٢,٥ (١٤)	عن بعد	
اللجنة المالية	١ (٥)	عن بعد	في حدود موارد الميزانية الحالية
المجلس	٤ (١٨)	عن بعد	
الجمعية	١ (٥)	عن بعد	

١٦ - وفي ضوء ما تقدم، اقترحت اللجنة أن يأخذ المجلس في الاعتبار، عند اتخاذ قرار بشأن عدد الاجتماعات، القيود على الميزانية ونوعية خدمات الترجمة الشفوية.

١٧ - أما السيناريوهان الآخران، في حالة النظر فيهما، فسيتجاوزان حدود موارد الميزانية الحالية. وفي ضوء ما تقدم، طلبت اللجنة إيلاء الاعتبار لاستعمال خدمات الترجمة الشفوية عن بعد لاجتماعات المجلس والجمعية، مع مراعاة الحدود القصوى للميزانية المعتمدة.

سادسا - تقرير مراجعة الحسابات عن حسابات السلطة الدولية لقاع البحار لعام ٢٠١٨

١٨ - أحاطت اللجنة علما بتقرير مراجعة الحسابات ورسالة الإدارة. ولاحظت اللجنة أن البيانات المالية تعطي صورة حقيقية وصادقة عن المركز المالي للسلطة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وأعربت اللجنة عن ارتياحها إزاء المعلومات الإضافية المقدمة من الأمانة بشأن أربعة آراء مشفوعة بتحفظات أبدأها مراجع الحسابات بشأن الالتزامات المتعلقة باستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة، والأثاث، والمخصصات المرصودة لحلقات العمل، والحركات النقدية بين الصندوق الإداري العام والصناديق الاستثمارية التي تحتفظ بها السلطة. وقد نتجت الآراء المشفوعة بتحفظات التي أبدأها مراجع الحسابات أساسا من إعداد الميزانية على أساس نقدي مع الإبلاغ عنها باتباع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، أي على أساس الفترة.

١٩ - وأعربت اللجنة عن أسفها لأن تقرير مراجعة الحسابات ورسالة الإدارة مؤرخان ٤ تموز/يوليه ٢٠١٩ وهو ما حال دون تعميمها في الوقت المناسب قبل اجتماعات اللجنة.

سابعا - حالة الصناديق الاستثمارية للسلطة والمسائل ذات الصلة

٢٠ - زُوِّدَت اللجنة بتقرير عن حالة الصناديق الاستثمارية للسلطة الدولية لقاع البحار والمسائل ذات الصلة مؤرخ ٢٩ أيار/مايو (ISBA/25/FC/6) وبمعلومات مستكملة عن رصيد الصناديق حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩. وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير وبالمعلومات المستكملة، التي قدمتها الأمانة.

ألف - صندوق الهبات للبحوث العلمية البحرية في المنطقة

٢١ - لاحظت اللجنة أنه حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، كان رصيد صندوق الهبات يبلغ ما قدره ٤٠٦ ٤٤٤ ٣ دولارات. ولاحظت اللجنة أيضاً أن سعر الفائدة أعلى قليلاً إذ بلغ ٢ في المائة مقارنة بسعر ٠,٧ في المائة المسجل في ٢٠١٨.

باء - صندوق التبرعات الاستثماري المنشأ بغرض تسديد تكلفة اشتراك أعضاء اللجنة القانونية والتقنية من البلدان النامية وأعضاء اللجنة المالية من البلدان النامية في اجتماعات اللجنة القانونية والتقنية واللجنة المالية

٢٢ - لاحظت اللجنة أن التبرعات المقدمة من الدول الأعضاء ومن المتعاقدين أتاحت مشاركة أعضاء اللجنة المالية ومشاركة أعضاء اللجنة القانونية والتقنية من البلدان النامية في عام ٢٠١٩. وأعربت اللجنة عن تقديرها لأن خمسة متعاقدين اختاروا سداد ٦٠٠٠ دولار طوعياً، وشجعت المتعاقدين الآخرين على أن يحدوا حذوهم. ولاحظت اللجنة أنه حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، كان رصيد الصندوق سالباً (- ٦٨٢ ٣ دولاراً)، فكررت نداءها من أجل تقديم المزيد من التبرعات، بما في ذلك من المراقبين، باعتبار ذلك وسيلة حيوية لتأمين مشاركة الأعضاء من البلدان النامية في اجتماعات الهيئتين الفرعيتين التابعتين للسلطة.

جيم - صندوق التبرعات الاستثماري لدعم مشاركة أعضاء مجلس السلطة الدولية لقاع البحار من الدول النامية في اجتماعات المجلس

٢٣ - لاحظت اللجنة أن رصيد صندوق التبرعات الاستثماري لدعم مشاركة أعضاء مجلس السلطة الدولية لقاع البحار من الدول النامية في اجتماعات المجلس يبلغ ٢٦٥ ٢٥ دولاراً. ولاحظت اللجنة أيضاً أنه إذا ما عقد المجلس المزيد من الاجتماعات في عام ٢٠٢٠، فسيلزم تزويد الصندوق بموارد إضافية.

دال - الصندوق الاستثماري لتقديم الدعم للسلطة الدولية لقاع البحار من مصادر خارجة عن الميزانية

٢٤ - لاحظت اللجنة إنشاء الصندوق الاستثماري لتقديم الدعم للسلطة الدولية لقاع البحار من مصادر خارجة عن الميزانية، المشار إليه أيضاً باسم الصندوق الاستثماري للدعم، الذي قدر رصيده بمبلغ ٧٣١ ٦٣٠ دولاراً في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩. وترد اختصاصات الصندوق في المرفق الأول لهذا التقرير.

هاء - صندوق التبرعات الاستثماري لتوفير الأموال اللازمة ذات الصلة بعمل الممثل الخاص للأمين العام للسلطة الدولية لقاع البحار لشؤون المؤسسة

٢٥ - أشارت اللجنة إلى أن الصندوق قد أنشئ عملاً بأحكام قرار المجلس الوارد في الوثيقة ISBA/25/C/16. وترد اختصاصات الصندوق في المرفق الثاني لهذا التقرير. ولاحظت اللجنة أن الصندوق شبه مستنفذ إذ يبلغ رصيده ٣٠٩ دولارات.

ثامنا - وضع القواعد والأنظمة والإجراءات المتعلقة بالتقاسم المنصف للفوائد المالية وغيرها من الفوائد الاقتصادية المستمدة من الأنشطة الممارسة في المنطقة عملا بالفقرة ٧ (و) من الفرع ٩ من مرفق اتفاق عام ١٩٩٤

٢٦ - استجابة لطلب قدمته اللجنة في عام ٢٠١٨، أعد تقرير عن المعايير من أجل التقاسم المنصف للفوائد المالية وغيرها من الفوائد الاقتصادية المستمدة من التعدين في قاع البحار العميقة للنظر فيه خلال الجلسات الثلاث التي عُقدت في ٩ و ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٩. ولاحظت اللجنة مع التقدير أن التقرير أتيح على نحو منح الوقت الكافي للنظر فيه.

٢٧ - وفي ٩ تموز/يوليه ٢٠١٩، في جلسة غير رسمية عُقدت مع اللجنة القانونية والتقنية، قدم الأمين العام والبروفسور ديل سكويز من جامعة كاليفورنيا عرضا بشأن التقرير أعقبته جلسة للأسئلة والأجوبة.

٢٨ - وخلال الجلستين المغلقتين التاليتين، أجرت اللجنة مناقشة أولية بشأن التقاسم المنصف للفوائد بموجب المادة ١٤٠ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ومكنت الجلستان من تحديد المسائل التي تتعين معالجتها، بما في ذلك المعايير الممكنة التي ينبغي أخذها في الاعتبار وآليات التوزيع، وكذلك تحديد سبيل للمضي قدما في المناقشة. واتفقت اللجنة على أنه من السابق لأوانه تقديم أي توصية إلى المجلس وإلى الجمعية في هذه المرحلة.

٢٩ - واتفقت اللجنة على أنه وفقا للفقرة ٢ من المادة ١٧٣ من الاتفاقية، تأتي على رأس الأولويات تغطية المصروفات الإدارية للسلطة، وعلى أن الأموال التي ينبغي أن تقسم تقسيما منصفا هي تلك التي تبقى بعد تغطية المصروفات الإدارية. ويجب أيضا أن تؤخذ في الاعتبار الفقرة ١٠ من المادة ١٥١ من الاتفاقية فيما يتعلق بصندوق المساعدة الاقتصادية.

٣٠ - وفيما يتعلق بنموذج الدفع من أجل التوزيع العادل، أقرت اللجنة بأن التقرير يشكل نقطة بداية مفيدة جدا، واتفقت على أنه لضمان إحراز مزيد من التقدم في العمل، ستقوم اللجنة بما يلي:

(أ) تحديد قائمة بالعوامل التي تشكل خيارات يمكن أخذها في الاعتبار في حساب المدفوعات؛

(ب) التكاليف بإعداد تقرير عن الممارسات الفضلى لمناقشته، إما في الدورة المقبلة للجنة أو فيما بين الدورات، من أجل النظر في طبيعة العوامل التي أخذت في الاعتبار في النماذج الأخرى، وفي كيفية توزيع الأموال؛

(ج) في حالة عدم وجود أي ممارسة متاحة فيما يتعلق بأحد العوامل، ستقدم الأمانة تحليلا لما إذا كان ممكنا قياسه قياسا موضوعيا من أجل النظر فيه في الدورة المقبلة للجنة.

٣١ - وحددت اللجنة ضرورة إجراء مناقشة بشأن مسألة سداد الأنصبة المقررة للدول الأطراف.

٣٢ - واتفقت اللجنة على إجراء مناقشة بشأن الخيارات المتاحة، بما في ذلك صندوق استدامة، وطلبت إلى الأمانة أن تعد تقريرا عن إمكانية تشغيل صندوق من هذا القبيل.

٣٣ - والتزمت اللجنة باستكشاف إمكانية العمل في فترة ما بين الدورات وتقديم تقرير عن التقدم المحرز إلى المجلس في دورتها القادمة. والتزمت اللجنة أيضا بالعمل على مسألة التقاسم المنصف للفوائد بموجب الفقرة ٤ من المادة ٨٢ من الاتفاقية.

تاسعا - مسائل أخرى

ألف - المساهمات الممكنة للمراقبين في السلطة في ميزانية السلطة

٣٤ - نظرت اللجنة في مسألة إمكانية تقديم المراقبين في السلطة، ولا سيما الدول التي لم تنضم بعد إلى عضوية السلطة، مساهمات مالية لتغطية تكاليف المشاركة في اجتماعاتها. وأقرت اللجنة بأن الخدمات المقدمة إلى المراقبين لها تكاليف، ولكنها أعربت عن القلق بشأن الآثار المحتملة المترتبة على الرسوم، بما في ذلك فيما يتعلق بحضور المراقبين. وأقرت اللجنة بأن بعض المراقبين قدموا بالفعل مساهمات إلى عدة صناديق، وشجعت المراقبين على تقديم تبرعات إلى صناديق التبرعات الاستثنائية وصندوق الهبات التي تملكها السلطة. ولوحظ أن المبادئ التوجيهية لطلبات الحصول على مركز المراقب مدرجة أيضا في جدول أعمال الجمعية في الدورة الحالية، وتشمل إشارات إلى المساهمات المقدمة من مقدم طلب (انظر ISBA/25/A/7، المرفق الثاني، الفقرة ٥ (أ)؛ والضميمة ٢، الفقرة ٥). وطلبت اللجنة إلى الأمانة أن تعد بعض المعلومات عن الممارسات التي تتبعها المنظمات الأخرى بشأن هذه المسألة لتنظر فيها في دورتها القادمة.

باء - تقديرات تكاليف مكتب المدير العام المؤقت للمؤسسة

٣٥ - إذ لاحظت اللجنة الآثار المالية المترتبة على إحدى التوصيات الواردة في تقرير الممثل الخاص للأمين العام للسلطة المعني بشؤون المؤسسة عن المسائل ذات الصلة بتسيير أعمال المؤسسة، ولا سيما الآثار القانونية والتقنية والمالية المترتبة على السلطة والدول الأطراف في الاتفاقية (ISBA/25/C/26)، طلبت تقديم تقديرات لتكاليف مكتب المدير العام المؤقت للمؤسسة وتمت موافقتها بتلك التقديرات (انظر المرفق الثالث لهذا التقرير).

عاشرا - توصيات اللجنة المالية

٣٦ - بناء على ما تقدّم، توصي اللجنة مجلس السلطة وجمعيتها بما يلي:

- (أ) الترحيب بالتخفيض الكبير في تكاليف خدمات المؤتمرات وبنقل الموارد التي أتاحتها تلك الوفورات إلى برامج السلطة؛
- (ب) ملاحظة بقلق وجود اتجاه نحو التأخر في دفع الأنصبة المقررة في الميزانية؛
- (ج) حثّ أعضاء السلطة على سداد الأنصبة المقررة عليهم في الميزانية في الموعد المقرّر وبالكامل؛
- (د) ملاحظة بقلق تزايد مبالغ المساهمات غير المسددة، ومناشدة أعضاء السلطة مرة أخرى أن يسدّدوا في أقرب وقت ممكن مساهماتهم غير المسددة من السنوات السابقة لميزانية السلطة، والطلب إلى الأمين العام أن يواصل، في إطار سلطته التقديرية، بذل جهوده لتحصيل تلك المبالغ؛
- (هـ) الموافقة على زيادة في مستوى صندوق رأس المال المتداول قدرها ٩٠.٠٠٠ دولار بحيث يصل المبلغ الإجمالي إلى ٧٥٠.٠٠٠ دولار وعلى توزيع الزيادة بالتساوي على سنتي الفترة المالية

المقبلة، وأن يحدد ذلك باستخدام جدول الأفضية المقررة للسلطة للفترة المالية المقبلة المطبق على القيمة الإجمالية لصندوق رأس المال المتداول؛

(و) الإعراب عن القلق العميق إزاء الرصيد السلبي لصندوق التبرعات الاستئماني المنشأ بغرض تسديد تكلفة مشاركة أعضاء اللجنة القانونية والتقنية من البلدان النامية وأعضاء اللجنة المالية من البلدان النامية في اجتماعات اللجنة القانونية والتقنية واللجنة المالية، ومناشدة الأعضاء والجهات المانحة المحتملة الأخرى أن تقدم مساهمات إلى الصندوق، ودعوة المتعاقدين إلى النظر في دفع مبلغ ٦٠٠٠ دولار على أساس طوعي؛

(ز) حثّ الأعضاء والجهات المانحة المحتملة الأخرى على تقديم تبرعات إلى الصناديق الأخرى التي تحتفظ بها السلطة؛

(ح) التوصية بتوسيع نطاق استعمال خدمات الترجمة الشفوية عن بعد ليشمل جلسات الجمعية والمجلس في عام ٢٠٢٠؛

(ط) اعتماد اختصاصات الصندوق الاستئماني لتقديم الدعم للسلطة الدولية لقاع البحار من مصادر خارجة عن الميزانية، على النحو الوارد في المرفق الأول لهذا التقرير؛

(ي) اعتماد اختصاصات صندوق التبرعات الاستئماني لتوفير الأموال اللازمة ذات الصلة بعمل الممثل الخاص للأمين العام للسلطة الدولية لقاع البحار لشؤون المؤسسة، على النحو الوارد في المرفق الثاني لهذا التقرير.

اختصاصات الصندوق الاستثماري لتقديم الدعم للسلطة الدولية لقاع البحار من مصادر خارجة عن الميزانية

- ١ - أنشئ الصندوق الاستثماري لتقديم الدعم للسلطة الدولية لقاع البحار من مصادر خارجة عن الميزانية عملاً بالمادة ٥-٥ من النظام المالي ويُدار وفقاً للنظام المالي للسلطة، على النحو المنصوص عليه في المادة ٥-٦ منه.
- ٢ - والغرض من الصندوق هو تلقي مساهمات خارجة عن الميزانية من الدول الأعضاء والجهات المانحة الأخرى يُعتمد استخدامها لدعم الأنشطة الممولة من خارج الميزانية والأنشطة المحددة الناتجة عن اتفاقات غير ممولة من الميزانية المعتمدة للسلطة.
- ٣ - ويجوز للدول الأعضاء، والمراقبين، والمتعاقدين مع السلطة، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية ذات الصلة، والمؤسسات الأكاديمية والعلمية والتقنية، والمنظمات الخيرية، والشركات، والأفراد المساهمة في الصندوق.
- ٤ - ومكتب الخدمات الإدارية بالأمانة هو المكتب المنفذ للصندوق وهو الذي يقدم الخدمات اللازمة لتشغيله بالتنسيق مع المكاتب الفنية المسؤولة عن الأنشطة التي يدعمها الصندوق وبالتعاون مع المكتب التنفيذي للأمين العام.
- ٥ - ويقدم الأمين العام تقريراً سنوياً إلى اللجنة المالية عن حالة الصندوق و، كلما دعت الحاجة، تقريراً فردياً إلى كل جهة من الجهات المانحة وفقاً لمتطلبات الإبلاغ المحددة في الاتفاق المبرم مع الجهة المانحة المعنية. ويقدم الأمين العام أيضاً تقريراً سنوياً إلى الجمعية عن حالة الصندوق.
- ٦ - ويخضع استخدام الصندوق للشروط التي يصدرها الأمين العام بما يتفق مع النظام المالي للسلطة ويعدلها من وقت لآخر على ضوء الشروط المحددة في الاتفاقات المبرمة مع الجهات المانحة.

المرفق الثاني

اختصاصات صندوق التبرعات الاستثماري لتوفير الأموال اللازمة ذات الصلة بعمل الممثل الخاص للأمم المتحدة العام للسلطة الدولية لقاع البحار لشؤون المؤسسة

- ١ - أنشئ صندوق التبرعات الاستثماري لتوفير الأموال اللازمة ذات الصلة بعمل الممثل الخاص للأمم المتحدة العام للسلطة الدولية لقاع البحار لشؤون المؤسسة عملاً بالمادة ٥-٥ من النظام المالي ويُدَار وفقاً للنظام المالي للسلطة، على النحو المنصوص عليه في المادة ٥-٦ منه.
- ٢ - والغرض من الصندوق هو تلقي تبرعات من الدول الأعضاء والجهات المانحة الأخرى يُعْتَمَد استخدامها لتمويل عمل الممثل الخاص للأمم المتحدة العام لشؤون المؤسسة.
- ٣ - ويجوز للدول الأعضاء، والمراقبين، والمتعاقدين مع السلطة، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية ذات الصلة، والمؤسسات الأكاديمية والعلمية والتقنية، والمنظمات الخيرية، والشركات، والأفراد المساهمة في الصندوق.
- ٤ - ومكتب الخدمات الإدارية بالأمانة هو المكتب المنفذ للصندوق وهو الذي يقدم الخدمات اللازمة لتشغيله.
- ٥ - ويقدم الأمين العام تقريراً سنوياً إلى اللجنة المالية عن استخدام الصندوق وحالته. ويقدم الأمين العام أيضاً تقريراً سنوياً إلى الجمعية عن حالة الصندوق.
- ٦ - ويخضع استخدام الصندوق لقرار مجلس السلطة الدولية لقاع البحار الوارد في الوثيقة ISBA/25/C/16 وللشروط التي يصدرها الأمين العام بما يتفق مع النظام المالي للسلطة ويعدلها من وقت لآخر على ضوء الشروط المحددة في الاتفاقات المبرمة مع الجهات المانحة.

المرفق الثالث

تقديرات تكاليف مكتب المدير العام المؤقت للمؤسسة

(بدولارات الولايات المتحدة)

المبالغ	الوصف
٢٠٠ ٠٠٠	مد-١: مرتب سنة واحدة
٥٠ ٠٠٠	منحة الاستقرار والشحن
٢٥ ٠٠٠	خ-٥: مرتب مساعد لسنة واحدة
٣٠ ٠٠٠	السفر في مهام رسمية
٣٩ ٦٥٠	التكاليف العامة: ١٣ في المائة
٣٤٤ ٦٥٠	المجموع